

## نظام الحكم في السودان ما بين عامي ١٩٥٦-١٩٨٩م

الباحث أحمد ارحيل عباس عزو أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله  
جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٢٠/٥/١١ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٧/٢٦

### ملخص البحث :

يتناول هذا البحث دراسة في أنظمة الحكم في السودان منذ الاستقلال ١٩٥٦ - ١٩٨٩م والذي من خلاله سوف تلقي الضوء على أهم التطورات السياسية التي حدثت خلال هذه الفترة والتي أسهمت في تغيير مسار الأوضاع الداخلية والخارجية في السودان، وبيان مدى أهمية تلك الأحداث خلال تلك الفترة، والتي أسهمت في تغيير مسار الحكم، تأتي أهمية البحث من أجل تسليط الضوء على ظروف التي أدت إلى تعاقب تغير أنظمة الحكم خلال الفترة المشار إليها من ظهور الأحزاب السياسية والتي كانت سببا في تغيير النظام الحاكم عبر صراعاتها، لسته مرات خلال فترة ثلاثة وثلاثين عاماً، لم تتخلها سوى عشر سنوات مجتمعة تمثل الحكم الديمقراطي في السودان، قسمت الدراسة إلى مقدمة والتعريف بموقع السودان الجغرافي وستة فقرات مثلت أنظمة الحكم المتعاقبة فيه، وختم البحث بأهم الملاحظات التي توصلنا إليها.

## **The Ruling Regimes in Sudan (1956 - 1989 A.D.)**

**Ahmed Irhayyil Abbass Azziw    Prof. Dr. Thakir Muhil-Deen Abdullah**  
**University of Mosul / College of Arts / Dept. of History**

### **Abstract:**

This research deals with the study of the ruling regimes in Sudan since its independence (1956 – 1989 A.D.). This study also sheds light on the most important political developments during this period of time and participated in changing the circumstances in Sudan interiorly and exteriorly. To add, it illustrates the scope of importance of these events which assisted in changing the regime during this period of time.

The study aims at highlighting the circumstances that led to changing the ruling regimes successively during this period, in addition to establishing political parties which were the reason behind changing the regime via their disputes for six times during thirty three years. It is to be noted the this period of time witnessed only ten years of democratic rule in Sudan. The study is made up of an introduction and six sections in which information has been provided about the geographical location of Sudan in addition to its successive ruling regimes. The research has been ended by remarkable notes concluded by this study □

## المقدمة:

السودان دولة عربية أفريقية تقع في شرق القارة الأفريقية، ويُعدّ أكبر بلدانها من حيث المساحة قبل انفصال الجنوب عنه رسمياً عام ٢٠١١م، وكانت مساحته ما نسبته (٢,٥) مليون كم<sup>٢</sup>، تحتوي هذه المساحة الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمعايير والمستويات الاجتماعية المتباينة واللغات المتنوعة زيادة على التعدد العرقي والمذهبي والقبلي الذي مثل احد أسباب الصراع فيه، وفي حقيقة الأمر لم تبرز الدولة السودانية بشكلها الذي نعرفه في العصر الحديث إلى الوجود إلا بعد فتح محمد علي باشا لأقاليم السودان وممالكها عام ١٨٢١م.

ويرتبط تاريخ مصر بالسودان بشكل كبير حتى قبل فتح محمد علي للسودان وقد استمر الحكم المصري العثماني لبلاد السودان من عام ١٨٢١، حتى قيام الدولة المهدية عام ١٨٨٥م، ولم يستمر حكم الدولة المهدية كثيراً حتى أعادت بريطانيا احتلال السودان بقوات معظمها مصرية وقيادة بريطانية عام ١٨٩٩م، ومنذ ذلك التاريخ تم حكم السودان ثنائياً بواسطة بريطانيا ومصر، ولكن في الحقيقة كانت السيطرة الفعلية لبريطانيا، واستمر السودان تحت الحكم الثنائي حتى حصوله على الاستقلال في ١ كانون الثاني ١٩٥٦، وقد شهدت السودان بعد الاستقلال أنظمة سياسية متعاقبة ومتنوعة ما بين المدنية والعسكرية، وشهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية عدة

### - الموقع الجغرافي للسودان

يقع السودان<sup>(١)</sup>، في الجزء الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا، ضمن خط العرض ٣° شمال إلى ٢٢° خط عرض شمال، وخط الطول ٢٢° شرقاً<sup>(٢)</sup>، ليشغل مساحة (٢,٥٠٢,٦٧٥) كيلو متر مربع<sup>(٣)</sup>، ولتصبح أكبر بلدانها<sup>(٤)</sup>، هو بذلك يشكل ما نسبته (٨,٣%) من مجمل مساحتها<sup>(٥)</sup>.

مناخه، مداري قاري إلى استوائي مع أمطار خفيفة جنوباً، معدل درجات الحرارة في العاصمة الخرطوم بحدود (٣١) في شهر كانون الثاني، وتنخفض الى حوالي (٢٣) صيفاً في شهر تموز، ومعدل الأمطار سنوياً تقدر بـ (١٦١) ملم/سنوياً<sup>(٦)</sup>.

بلغ عدد سكان السودان حسب الإحصاء السكاني الخامس، في ٢٠٠٨م، (٣٩,١٥) مليون نسمة، ففي الشمال كان العدد (٣٠,٨٩) مليون نسمة بنسبة ٧٩% من مجموع السكان، والجنوب (٨,٢٦) مليون نسمة ويشكلون ٢١% من عدد السكان الكلي<sup>(٧)</sup>، شكل الحضريين ما نسبته منه ٣٢% والريفيين ما نسبته ٦٨% والبدو ما نسبته ٧% ضمن تصنيف الريفيين - ارتفع عدد السكان بعام ٢٠١٠م إلى (٤١,٣) مليون نسمة<sup>(٨)</sup>، يحد السودان الحالي كل من مصر شمالا - ليبيا شمال غرب - تشاد غربا - دولة جنوب أفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي - دولة جنوب السودان جنوبا<sup>(٩)</sup> - أثيوبيا جنوب شرق - اريتريا شرقا<sup>(١٠)</sup>.

يمتلك السودان شريط بحري ساحلي طوله (٨٥٣) كيلو متر<sup>(١١)</sup>، ويتمتع بمساحات شاسعة صالحة للزراعة تقدر بنحو (١١٨) مليون فدان<sup>(١٢)</sup>، ومناخ متعدد، (استوائي، مداري، صحراوي)، بين قلة الأمطار في المناطق الصحراوية لتسجل درجة الحرارة ٤٠° مئوية في بلاد النوبة بسبب عاموديه الشمس وارتفاع الأرض، إلى الأمطار الاستوائية الصيفية جنوبا التي تؤدي الى انخفاض الحرارة، فضلا عن انخفاض سطح الأرض، هذا التنوع المناخي، أوجد بيئة متنوعة للزراعة<sup>(١٣)</sup>.

#### - حقبة الديمقراطية الأولى ١٩٥٦ - ١٩٥٨ :

حاز السودان على استقلاله عام ١٩٥٦م، من حكما ثنائيا<sup>(١٤)</sup>، مصري - بريطاني، امتد لفترة طويلة منذ عام ١٨٩٩م<sup>(١٥)</sup>، وبدأت فيه حقبة تاريخية مهمة، هي الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٨م والتي عرفت بالأدبيات التاريخية والسياسية السودانية بالديمقراطية الأولى، وتعاقب حكومات ائتلافية عديدة، تميزت هذه الحقبة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وصراع على المناصب وتضارب المصالح بين الأحزاب والكتل السياسية في السودان، انعكس ذلك على استقرار الأوضاع فيه، وعمق الخلاف بين مختلف العرقيات فيه ولاسيما مع أبناء الجنوب الذين كانوا يعيشون أنذاك في خضم تمرد عنيف جدا اندلع عام ١٩٥٥م<sup>(١٦)</sup>.

في ١٩ آب ١٩٥٥ اتخذ البرلمان السوداني قرار بتقرير المصير، وأثناء يومين تلاه، كانت أول عملية تمرد قامت بها قوات الفرقة الجنوبية في منطقة توريت بالمديرية الاستوائية بكسر مخازن السلاح والاستيلاء عليها والاعتداء على الضباط الشماليين، لقد كان التمرد مخططا له واتصاله بدولة اوغندا التي التجأ إليها المتمردين في ٢٧ من ذات الشهر هربا من العملية العسكرية التي قام

بها الجيش السوداني، وبمدة ثلاثة أشهر بلغت أعداد القتلى من الشماليين أكثر من (٤٠٠) قتيل، إذ كان معظم الحوادث القتل والنهب تنسب إلى قوات الشرطة الجنوبية، على أثرها قرر البرلمان في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥م الاستجابة لمطالب الجنوبيين في إقامة حكومة فيدرالية، فتم الاستقلال على هذا الاتفاق في جو من الرضا بين الشمال والجنوب<sup>(١٧)</sup>.

أجريت انتخابات لمجلس السيادة قبل الاستقلال في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٥م، وأديت اليمين الدستورية في ٢ شباط ١٩٥٦م، إذ استطاع الحزب الوطني الاتحادي الحاكم بزعامة إسماعيل الأزهري<sup>(١٨)</sup>، من استمالة بعض نواب حزب الأمة والأحرار الجنوبي والاستقلال وتشكيل حكومة ائتلافية والتي تحدد برنامجها في رسم السياسة الخارجية للسودان، وحسم مشكلة مياه النيل مع الدول المجاورة، وخاصة مصر، إلا أنها لم تنجز شئ من البرنامج المعلن، مما أوجد الخلاف داخل الوزارة الأمر الذي أضعفها ومن ثم الاستقالة في ٥ تموز ١٩٥٦م<sup>(١٩)</sup>.

تشكل بعدها حكومة السيدين<sup>(٢٠)</sup> كما أطلق عليها عبد الله خليل رئيس الوزراء، والتي واجهت مشكلة التناظر بين قياداتها وأقطابها، فعانت من الضعف ومن اجل المصلحة الشخصية قام عبد الله خليل بجل البرلمان في تموز عام ١٩٥٧م تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة، ولضمان بقاءه في السلطة قام بتشكيل لجان ودوائر انتخابية تتناسب مع حزب الأمة الذي يمثله وجماعة الأنصار والتي بدا التصويت بها من ٢٧ شباط ١٩٥٨ حتى ٩ آذار ١٩٥٨م و انتهت بفوز حزب الأمة<sup>(٢١)</sup>.

شُكلت الوزارة وعقد أول اجتماع في ١٢ آذار ١٩٥٨م وانتخب عبد الله خليل رئيسا لها، إلا أنها واجهت مشاكل داخلية وخارجية كان المحك الرئيسي فيها منطقة حلايب بين مصر والسودان<sup>(٢٢)</sup>، وبات قبول المعونة الأمريكية التي أثارت رد فعل لدى المعارضة السودانية والتي سارعت إلى تشكيل (جبهة وطنية) ضمت كل من - الحزب الوطني ، حزب الشعب ، اتحاد العمال ، اتحاد المزارعين - بالإضافة إلى النواب المنشقين من حزب الأمة الحاكم ، واستطاعت من تسيير مظاهرات شعبية واسعة في مساء ١٩ أيار ١٩٥٨م جابت شوارع العاصمة، كما أخذت الصحف التابعة للحزب الشيوعي على عاتقها مهمة التحذير من مشروع المعونة والتحذير من قيام انقلاب عسكري بمشورة وتدبير أمريكي<sup>(٢٣)</sup>، إن مبدأ قبول المعونة اوجد خلافا بين الأحزاب بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية لعل أبرزها انخفاض سعر القطن العالمي<sup>(٢٤)</sup>.

وبتسارع الأحداث أوجد الخلاف بين أعضاء الوزارة بعد الإعلان عن مفاوضات في القاهرة بين إسماعيل الأزهرى عن الحزب الوطني الاتحادي، وعلي عبد الرحمن ممثلاً عن حزب الشعب، وما أشيع عن اتفاق الحزبين بإسقاط وزارة عبد الله خليل عند افتتاح جلسة البرلمان في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م، دَفَع الصراع السياسي وتناحر الأحزاب بعبد الله خليل إلى الاستعانة بالجيش للقيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على الحكم في السودان (٢٥).

#### - حقبة الانقلاب العسكري الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٤

ترتب على ما تقدم من صراع سياسي بين الطبقة الحزبية السودانية، إقدام الفريق إبراهيم عبود (٢٦) اتخاذ قرار وتنفيذ الانقلاب في الساعات الأولى لصباح يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، وإحكام سيطرة الجيش على المراكز والمنشآت والجسور، عبر نشر قواته، ولم يكن هنالك أي اعتقالات وسط السياسيين، كرئيس الوزراء أو وزرائه، وإنما سلم الجيش خطابات الإقالة كلا بمنزله (٢٧)، وحظي الانقلاب بتأييد دولي (٢٨).

لقد أبدل الفريق عبود الحكومة من مدنية إلى حكومة عسكرية لم تنعم بالاستقرار طويلاً، إذ شهدت عدة محاولات انقلابية من داخل الجيش وبداية للمقاومة الشعبية لتتكون جبهة معارضة من أحزاب سياسية ونقابية - عمال، مزارعين، واتحادات الطلاب - والتحاق الإسلاميين بمرحلة متأخرة للمعارضة يتقدمهم المفكر الإسلامي حسن الترابي (٢٩)، بسبب سياسات التسلطية التي مارستها الحكومة العسكرية وحملة الاعتقالات، لقادة المعارضة، ونفيهم إلى جوبا في تموز ١٩٦١م التي أثارت موجة عارمة من السخط على النظام القائم (٣٠).

استمر نظام الفريق إبراهيم عبود، لمدة ستة سنوات في الحكم، حقق فيها بعض الانجازات على المستوى الاقتصادي (٣١)، فنجح في تسويق القطن، وعلى الجانب العسكري و السياسي فقد تعاون مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر (٣٢)، مما مكنه التوغل في إفريقيا بدافع محاربة الاستعمار الغربي، ولضمان مناصرة الدول الأفريقية للقضايا العربية متمثلة بقضية فلسطين، فعملت القوات السودانية بجانب المصرية ضمن قوة السلام الدولية في الكونغو ١٩٦١م (٣٣)، إلا انه داخليا أصيب بالعجز و الفساد مما دفعه إلى مصادرة الحريات العامة، كما فشل في معالجة مشكلة الجنوب (٣٤).

### -حقبة الثورة الشعبية والحكم الديمقراطي الثاني ١٩٦٤ - ١٩٦٩م

إن المعطيات أنفة الذكر، قد شكلت عدم استقرار سياسي داخلي، و أدت إلى ازدياد حدة المعارضة ضد النظام، وهو ما دفع الحكومة إلى إصدار قرار في حزيران عام ١٩٦٤م يقضي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق<sup>(٣٥)</sup> من أجل تجاوز الأزمة في الجنوب<sup>(٣٦)</sup>، لكن الحكومة سرعان ما قررت منع إقامة الندوات بسبب تمادي اتحاد طلبة جامعة الخرطوم بانتقاد السياسة المتبعة هناك<sup>(٣٧)</sup>، وهو ما دفع طلبة الجامعات إلى رفض قرار الحكومة، واستمرار الندوات، الأمر الذي أثار الحكومة واجبرها على المواجهة داخل الحرم الجامعي، والتي وصلت إلى حد إطلاق النار، فكانت الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة الشعبية في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤<sup>(٣٨)</sup>،

تحولت بعدها إلى إضراب عام وعصيان مدني تام أثناء المدة ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ / تشرين الأول، ولينبثق في ٢٧ تشرين الثاني ( الجبهة القومية المتحدة) بعضوية أعضاء أحزاب وهيئات مؤسسية وشخصيات سودانية من أبرزهم الصادق المهدي<sup>(٣٩)</sup> وحسن الترابي<sup>(٤٠)</sup>، وكذلك تنظيم الضباط الأحرار الذين دعموا الحركة الشعبية، ودفعوا بقطعات عسكرية تابعة لهم لمحاصرة مقر القيادة، والقصر الجمهوري بالخرطوم، مما اجبر الفريق عبود على إصدار قرار حل المجلس الأعلى والوزراء وتكوين حكومة انتقالية مؤقتة لإعادة الحياة الديمقراطية للسودان<sup>(٤١)</sup>.

وتم الاتفاق على تولي سر الختم خليفة<sup>(٤٢)</sup>، رئيسا لحكومة انتقالية اثر اتفاق جميع الأطراف (العسكرية و المدنية) عليه وذلك لعدم انتمائه لأي حزب سياسي<sup>(٤٣)</sup>.

تشكلت خلال العام الأول من الثورة الشعبية، حكومتين عرفت بحكومة سر الختم الأولى<sup>(٤٤)</sup>، والثانية<sup>(٤٥)</sup> والتي لم تكمل مدة ستة أشهر، جاءت بعدها على اثر الانتخابات حكومة إسماعيل الأزهرى، التي باشرت أعمالها من ١٠ حزيران ١٩٦٥م، إذ شكلت هذه المرحلة صراعا معاديا مع الحزب الشيوعي السوداني، و تم اخذ قرار بحل الحزب<sup>(٤٦)</sup>، تشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي في ٢٧ تموز ١٩٦٦م بعد نشوب صراع مع عمه الهادي المهدي، وتمكنه من إقناع الرئيس الأزهرى بتأييده وتشكيل وزارة ائتلافية في الأول من أب ١٩٦٦م<sup>(٤٧)</sup>، والتي واجهت اثار لصراع داخل الحزبين الأكثر مقاعداً بالبرلمان، مما اضعف حكومتها، وأدت إلى سحب الثقة عنها في ١٥ أيار ١٩٦٧م وتكليف محمد احمد محبوب<sup>(٤٨)</sup>، بوزارة جديدة بعد يومين<sup>(٤٩)</sup>.

كانت الشهور التي سبقت ١٩٦٩، تحركات مليئة بالمكائد السياسية لفض تحالفات وإنشاء جديدة من أجل الوصول إلى السلطة، مع تجاهل السياسيون لمشاكل البلاد الاقتصادية وتفشي البطالة ونقص في المواد والسلع الأساسية، كسمة لازمت الحكومات، وحالة التمرد المستمرة في الجنوب، ليجد مخطوطو الانقلاب إن محفزات الانقلاب السياسية والاجتماعية باتت جاهزة ومتوفرة لتنفيذ انقلاب واستلام السلطة<sup>(٥٠)</sup>، وأصبح واضحا إن الحكم ضعيف، ولا يمكن إن ترضى عنه دوائر الأجنبية، خوفا من تسلل إحدى الفئتين ( الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي) إلى السلطة، مما يحقق دعم لأي انقلاب عسكري قادم<sup>(٥١)</sup>.

#### - حقبة الانقلاب العسكري الثاني ١٩٦٩ - ١٩٨٥

على اثر سوء الأحوال السياسية في السودان، تحرك تنظيم الضباط الأحرار السوداني - الذي أنشئ بعد ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر - للتخطيط والانتقاض على نظام الحكم منذ تشرين الأول عام ١٩٦٨، أي قبل عام كامل من قيام الانقلاب العسكري، وبعد مناقشة خطة الانقلاب منذ مطلع ١٩٦٩م، قام العقيد جعفر النميري<sup>(٥٢)</sup> بتنفيذ سير الخطة بعد تحديد ساعة الصفر، مستغلين هدوء الوضع العام، والذي تزامن مع سفر بعض القادة وضباط الجيش الكبار إلى خارج السودان، وفي فجر يوم ٢٥ أيار ١٩٦٩م تحركت القوات الانقلابية للسيطرة على المرافق المهمة والإذاعة في العاصمة، ومن ثم إذاعة البيان الأول للانقلاب، وحل مجلس السيادة و الوزراء وحل كافة الأحزاب، وتكليف العقيد النميري برئاسة مجلس قيادة الثورة، وترقيته إلى رتبة لواء في ذات اليوم الأول للانقلاب<sup>(٥٣)</sup>، واصدر قرارا بوقف العمل بالدستور السوداني المؤقت لعام ١٩٦٤م، وتسمية السودان ب ((الجمهورية الديمقراطية))، وإجراءات أخرى<sup>(٥٤)</sup>.

استمر حكم النميري ستة عشر عاما، وتميز الحكم في عهده بأنه كان حكما عسكريا دكتاتوريا، كما تميز بتقلب النظام بميوله السياسية بين القومية والإسلامية، والسعي للحصول على تأييد الغرب، كما استطاع أثناء مدة حكمه، من تحجيم الأحزاب الطائفية<sup>(٥٥)</sup> وإبعادها عن الصدارة السياسية، ومركز ومركز القرار، فضلا عن تمكنه من ضرب الشيوعية، وإبرام اتفاقية (أديس أبابا) ١٩٧٢م<sup>(٥٦)</sup>، التي نجحت في الحد من سعي أبناء الجنوب للحصول على الانفصال لزمان، وإلغاء الحكومة العمل بقانون الإدارة المحلية<sup>(٥٧)</sup> المعمول به منذ سنة ١٩١٦م والذي أدى لنشوب منازعات قبلية بالإقليم



الغربي منذ ثمانينيات القرن الماضي<sup>(٥٨)</sup>، ومن ثم قيامه بإعلان تطبيق التشريعات الإسلامية<sup>(٥٩)</sup> في ايلول ١٩٨٣<sup>(٦٠)</sup>.

منذ شباط ١٩٨٢م تصاعدت وتيرة الغضب الشعبي نتيجة تقادم الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة مما اضطر الحكومة إلى قبول شرط صندوق النقد الدولي للحصول على مبلغ (٢٢٣) مليون دولار أمريكي مع استمرار الأزمة الاقتصادية واتساع رقعة المعارضة ورفع درجة حالة الطوارئ تحسبا لأي محاولة لإسقاط الحكومة، ومما زاد حالة الغضب في الشارع السوداني تنفيذ عملية (النجم الساطع) العسكرية وهي عبارة عن عملية مناورات تدريبية بين الجيش السوداني والأمريكي، لتخرج مسيرات منددة بالوجود الأمريكي في البلاد، فضلا عن دخول قوانين الشريعة الإسلامية حيز التنفيذ، مما أحدث ردود فعل سلبية عند الرأي العام العالمي والداخلي، فقد علق صندوق النقد الدولي المعونات، واشترط إلغاء هذه القوانين لعودة المساعدات الاقتصادية، كما وحفظت الولايات المتحدة الأمريكية المساعد العسكرية للسودان، فضلا عن معارضة اغلب الدول الأفريقية لهذه القوانين، ورفض حركات التمرد في الجنوب هذه الإجراءات والقوانين<sup>(٦١)</sup>.

إن قضية تطبيق الشريعة في الحكم ما كانت إلا طريقة للحصول على الشرعية للاستمرار بالحكم، فمنذ العام ١٩٧٧م حصل تقارب واضح بين نظام النميري وجبهة الميثاق الوطني بزعامة حسن الترابي واجهة الأخوان المسلمين وتشكيل لجنة لأسلمه القوانين بنفس السنة<sup>(٦٢)</sup>، لتأتي قضية يهود الفلاشا<sup>(٦٣)</sup> ١٩٨٤/١٩٨٥م، الذين تم تهريبهم بالطيران إلى إسرائيل التي سببت ضجة كبرى ألهمت مشاعر السودانيين عن طريق الشعارات المستفزة بالعمالة لإسرائيل، وهو ما دفع وزير الدفاع في ٦ نيسان ١٩٨٥ الفريق عبد الرحمن سوار الذهب<sup>(٦٤)</sup> لإعلان إسقاط نظام النميري ضمن حركة تصحيحية<sup>(٦٥)</sup>، على اعتبار أن النظام لم يعد له قاعدة جماهيرية وقام بإنشاء مجلس انتقالي لتسيير البلاد بفترة انتقالية<sup>(٦٦)</sup>، وكأول موقف إقليمي حصل الانقلاب على دعم من الحكومة المصرية<sup>(٦٧)</sup>.

#### - حقبة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٥ - ١٩٨٩م

في حزيران ١٩٨٥ أعلن المجلس العسكري<sup>(٦٨)</sup>، عن تشكيل حكومة انتقالية ضمت بعض ضباط الجيش، الأمر الذي رفض من جانب القوى السياسية، خوفا من اختزال السلطة بيد الجيش،

وبعد حوارات تم الاتفاق على تشكيل مجلس للوزراء، ضم عناصر مستقلة ونقابية واختير الدكتور عبد الله الجزولي<sup>(٦٩)</sup>، وفي ٢٥ نيسان ١٩٨٥ أدت الحكومة المؤقتة اليمين الدستورية<sup>(٧٠)</sup>، أعلن عن الدستور الانتقالي في ١٢ - أب من ذات العام، وتم إجراء انتخابات في نيسان ١٩٨٦م، أفرزت عن فوز الأحزاب الثلاثة المهيمنة - حزب الأمة، الاتحاد الديمقراطي، والجهة الإسلامية - بنسبة ٤٨% من المقاعد البرلمانية والتي مجملها ٢٦٠ مقعد، فتشكلت حكومة الوحدة الوطنية الائتلافية، و التي وزعت المناصب الدستورية بين الأحزاب المؤتلفة، فتم انتخاب مجلس الدولة الخماسي وانتخاب رئيس الجمعية التأسيسية واختيار الصادق المهدي رئيسا للوزراء، باشرت أعمالها بعد استلامها مسؤوليتها من المجلس العسكري الانتقالي في حزيران ١٩٨٦<sup>(٧١)</sup>، تعهدت الحكومة بالالتزام بميثاق الحفاظ على المكاسب الديمقراطية ومعالجة الأخطاء السابقة وإيجاد حل لازمة الاقتصادية المتفشية<sup>(٧٢)</sup>،

لم تتجح معالجات الحكومة في الحد من الأزمة الاقتصادية، فخرجت تظاهرات في الربع الأول من ١٩٨٧م، وبات واضحا بوجود صراعات منذ إعلان الحكومة الائتلافية الأولى ببرنامجها الاقتصادي، مما دفع الصادق إلى إعفاء جميع الوزراء في ١٣- ايار ١٩٨٧، دون تقديم استقالته<sup>(٧٣)</sup>،

تشكلت حكومة ائتلافية ثانية برئاسة الصادق المهدي في حزيران ١٩٨٧م، من ذات الشخصيات ممن هم بدرجة وزير في الحكومة السابقة، إذ عملت الحكومة الجديدة على إيجاد حل لمشكلة الجنوب بإقامة مجلس مشترك للجنوب والحكومات الإقليمية، وعُقد مؤتمر الدستوري الوطني في حزيران ١٩٨٦ لتعزير الحالة الوطنية، إلا أن استمرار العمليات العسكرية لجيش تحرير السودان، أدت إلى تعليق الحوارات، خاصة مع تصاعد تصريحات الجبهة الإسلامية بزعامة الترابي، الذي وصف الحرب في الجنوب على أنها حرب صليبية ضد هوية السودان<sup>(٧٤)</sup>،

أدت الصراعات داخل الحكومة إلى تشكيل حكومة ائتلافية ثالثة سميت (بحكومة الوفاق الوطني) للفترة من آذار ١٩٨٨ إلى آذار ١٩٨٩، على اثر تعمق أزمة الحكم في السودان، بمحورين الأول، سيطرة النخبة العسكرية على مقاليد السلطة بعد الاستقلال، والثاني سيطرة الرأسمالية الموروثة ما قبل الاستقلال ودورها في محاربة خطط الإنعاش الاقتصادي<sup>(٧٥)</sup>، والتي أدت إلى تردي الوضع

الحالة الاقتصادية، وعجزها تقديم حلول مع ارتفاع الأسعار الفاحش للسلع الأساسية والغذائية كالخبز والسكر اللذان رفع عنهما الدعم، لتتزامن مع موجة نزوح من الجنوب إلى الشمال بسبب العمليات العسكرية، مما أوجد معارضة واسعة وانطلاق تظاهرات طلابية في العاصمة والأقاليم، تصف الحكومة بـ (حكومة الجوع) <sup>(٧٦)</sup>.

يضاف لذلك الصراع داخل الحزب الاتحادي، عبر بعض العناصر الاتحادية ممن أعفوا من مناصب حكومية، بعدم الالتزام بتأييد الحكومة، مما انعكس هذا السلوك سلبا على موقف الحكومة، عبر مسيرات الاحتجاج التي نظمتها العناصر المعارضة، التي سببت أزمة داخل النخبة السياسية، مما دفع الدكتور علي تاج الدين <sup>(٧٧)</sup>، إلى دعوة القوى السياسية في القصر، لمناقشة فكرة الوفاق الوطني، إذ أنتجت المحادثات، حكومة الوفاق الوطني في الخامس عشر من أيار ١٩٨٨م <sup>(٧٨)</sup>.

التي أنتجت حكومة الائتلاف الرابعة في كانون الثاني ١٩٨٨م، بصيغة جديدة هي الحكومة القومية، ضمت في ثناياها الأحزاب الشمالية الثلاثة الكبرى والأحزاب الجنوبية، لتكون حكومة الوفاق الوطني <sup>(٧٩)</sup>، وانسحاب الحزب الاتحادي من التشكيلة الحكومية الجديدة، بعد فشل الصادق المهدي في إقناعه <sup>(٨٠)</sup>، على أثرها تحول الحزب الاتحادي إلى دفة المعارضة، بالمقابل شاركت الجبهة الإسلامية بالحكومة، وشغل حسن الترابي منصب وزير الخارجية، الذي كان على خلاف مع وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل، من خلال تصدي وزراء الجبهة لحديث وزير الدفاع عن السلام وضرورة الالتزام به، والالتزام بمهامه العسكرية وترك مهمة السلام للآخرين، تشكلت حكومة الخامسة للصادق المهدي، تحت مسمى، حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، في ٢٥ آذار ١٩٨٩م، بمشاركة واسعة من جميع أحزاب الجمعية الوطنية، باستثناء الجبهة الإسلامية، التي كانت الدعوة لها مفتوحة بالمشاركة، إلا أنها قد غادرت الديمقراطية <sup>(٨١)</sup>.

واتخاذها موقفا معاديا من الحكومة، ومنذ ٩ نيسان ١٩٨٩، بدأ تنفيذ خطتها بإسقاط الحكومة بالاعتماد على قاعدتها الجماهيرية، بانطلاق مظاهرات صاخبة من جامعة أم درمان الإسلامية من أجل زعزعة استقرار الحكومة الجديدة، ومطالب المتظاهرين بضرورة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية تزامنا مع انعقاد جلسة للجمعية التأسيسية، لاتخاذ قرار بتجميد للقوانين الإسلامية <sup>(٨٢)</sup>.

تميزت فترة الديمقراطية الثالثة، بانضمام الأحزاب الصغيرة إلى ائتلاف الصادق، مما أعطاهما قوة سياسية، ورغم ذلك لم يكن الحكم مستقرا، إذ اضطر رئيس الوزراء - الصادق - إلى تغيير حكومته خمس مرات من غير أن يفقد الأغلبية البرلمانية، ليتقاطع بهذا عمل الأنظمة الديمقراطية بالعالم<sup>(٨٣)</sup>.

#### - حقبة الانقلاب العسكري الثالث ١٩٨٩م

الاثنين ١٩ حزيران ١٩٨٩م، تسربت معلومات إلى جهاز الاستخبارات السوداني، بوجود محاولة انقلاب مزعوم على السلطة، وأوردت كل الصحف السودانية والمصرية هذا الخبر، مما أوجد حالة من الضارب والتناقض بالمعلومات، بعدد المشاركين بالانقلاب وتورط قادة من الجيش والشرطة، كذلك أوردت جريدة السوداني في ذات اليوم (إن قائد الانقلاب ضابط كبير برتبة لواء لم يتم اعتقاله بعد)، في وقت خلت قائمة المطلوبين للاعتقال من أي ضابط برتبة لواء حتى من المتقاعد<sup>(٨٤)</sup>، تداركت الحكومة هذا الوضع بخروج مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء، والإعلان عن القبض على ٧٦ شخصا منهم ٤٨ مدنيا و ٢٨ ضابطا، وفي نية الرئيس جعفر النميري العودة في ذلك اليوم<sup>(٨٥)</sup>.

سادت الشكوك حول وقوف الجبهة الإسلامية، هي من قامت بتسريب المعلومات إلى أجهزة الاستخبارات العسكرية عبر عناصرها الموالين، وعموما استفادت الجبهة في إحداث إرباك والتخلص من الضباط الذين قد يقفون حائلا في طريق تنفيذ انقلابهم<sup>(٨٦)</sup>.

في أعقاب ذلك، سيرات الجبهة الإسلامية مظاهرات في ٢١ حزيران ١٩٨٩م، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية، لزيادة الإرباك بالشارع<sup>(٨٧)</sup>، واستطاعت الجبهة بذلك الشروع بتحريك عناصرها بالجيش وتطيح بالنظام، بانقلاب ٣٠- حزيران - ١٩٨٩م، و وصول العميد عمر حسن البشير<sup>(٨٨)</sup> للسلطة، وما أن وصل البشير إلى رأس السلطة حتى اصدر قرارين، الأول أن ثورة الإنقاذ الوطني هي تعبير عن أمني الشعب، والثاني، حل لجميع الأحزاب والنقابات والحكومات الإقليمية، إلى حين صدور قانون جديد ينظم هذه الأعمال<sup>(٨٩)</sup>، إن قرار حل الأحزاب والتشكيلات السياسية سيكون لها اثر واضح على المستوى المشاكل الداخلية، وظهور نزاعات في عدة أقاليم أخرى.

## الخاتمة

لقد اتضح من خلال البحث أن السودان شهد بعد الاستقلال أنظمة حكم متنوعة ما بين المدنية والعسكرية، إذ خضع السودان أول الأمر لنظام الحكم المدني الأول من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٥٨م، وبعدها قام الفريق إبراهيم عبود بالاستيلاء على الحكم عبر انقلاب عسكري في تشرين الثاني ١٩٥٨م بسبب الصراع ما بين الأحزاب الرئيسية على الحكم، وقد استمر نظام الفريق عبود من عام ١٩٥٨ حتى تشرين الأول ١٩٦٤ وكان نظام عبود هو النظام العسكري الأول في تاريخ السودان.

تعد ثورة تشرين الثاني ١٩٦٤م أول ثورة شعبية في تاريخ السودان الحديث، إذ قامت للتخلص من حكم عسكري، ولم يكن من الممكن تحقيق النجاح لتلك الثورة لولا التأييد الفعال والمساهمة من جانب الحركة العمالية والموظفين والحركة الطلابية، بالإضافة إلى الإضراب المدني العام والذي كان سلاحاً جديداً في الحياة السياسية السودانية.

بعدها شهد السودان نظام حكم مدني جديد إلا أن الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية الرئيسية أصبح على أشده، إن الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان كانت قد نشأت منذ بداياتها كواجهات حديثة للطوائف الدينية باستثناء الأحزاب ذات الصبغة العقائدية كالحزب الشيوعي ووجهة الميثاق الإسلامي.

اتضح إنه خلال فترة الحكم المدني الثاني ١٩٦٤-١٩٦٩م عدم تحقيق الحكومات المتعاقبة أية إنجازات يلمسها المواطن السوداني، وكانت الأحزاب خلال هذه الفترة عاجزة عن إقناع الجماهير المتطلعة إلى التغيير، وتأزمت الأحوال الاقتصادية كثيراً.

وفي الواقع لقد انتهت الدعوة إلى الديمقراطية الموعودة عقب انقلاب أيار ١٩٦٩م إلى نظام حكم عسكري تتركز فيه القرارات والسلطات في يد رئيس الجمهورية، وقد اتضح أن سياسة النميري قد اتسمت بنظرة جديدة نحو الجنوب تلك المشكلة التي كانت سبباً أساسياً في عدم الاستقرار السياسي في السودان وسبباً من أسباب سقوط الأنظمة الحزبية المدنية أو العسكرية على حد سواء، وكانت الخطوة الأولى في حل مشكلة الجنوب، وقد استطاع التوصل إلى اتفاقية السلام ( أديس أبابا ) والتي أنهت الحرب الأهلية في السودان لفترة من الزمن.

بعدها تجمعت عوامل عديدة أسهمت في تصدع النظام وهي عوامل داخلية وخارجية، تاريخية وكان أحد أهم الأسباب هي عدم قدرة نظام نميري في توليد التأييد الشعبي له من خلال إيجاد صيغة للمشاركة الشعبية الحقيقية، فقد تجددت الحرب الأهلية في الجنوب عام ١٩٨٣م والتي كان سببها نقض نميري لاتفاقية أديس أبابا بإعادة السيطرة المركزية عليه، كذلك فرض لقوانين الشريعة الإسلامية، إذ أدى ذلك إلى ظهور حركة تمرد جديدة متمثلة في الحركة الشعبية لتحرير السودان التي اختارت الحل العسكري في مواجهة النظام، ومن المؤكد أن التقلبات السياسية لنظام نميري قد أثرت على الخطط والنظم الاقتصادية والتي قام النظام بتعديلها أكثر من مرة بسبب تغير أفكارها السياسية والاقتصادية ما بين اشتراكية في أول عهده إلى يمينية إسلامية بدءاً من عام ١٩٨٣م وهذا بلا شك أثر على الاقتصاد السوداني، وقد تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في البلاد لعدة عوامل منها الفساد وسوء الإدارة وبسبب الضغوط الداخلية على النظام نتيجة ما حل بالبلاد من جفاف وما تبعه من مجاعة بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي سببتها عملية قدوم اللاجئين الوافدين للسودان فضلاً عن استنزاف الحرب الأهلية مرة أخرى في جنوب السودان، كان تلك الأسباب مجتمعة وغيرها دور كبير في التمهيد لسقوط نظام نميري، بثورة شعبية اندلعت في نيسان ١٩٨٥ فقد كانت تلك الإضرابات المتكررة بمثابة خروج صريح عن سلطة النظام، وتعبير عن رفضها لحالة التدهور الاقتصادي والسياسي الذي يعيشه السودان.

تلاها انقلاب عسكري في نيسان ١٩٨٥، على يد وزير الدفاع سوار الذهب، الذي سرعان ما سلم الحكم إلى حكومة الصادق المهدي عبر الانتخابات الديمقراطية بعد عام على الانقلاب، خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩م، تكونت خمسة حكومات ائتلافية تحت رئاسة المهدي، حيث شهدت المرحلة صراعات بين الأحزاب السودانية مع تعاضم قوة التيار الإسلامي بزعامة الشيخ حسن الترابي، في وقت شهد السودان أزمات اقتصادية كبيرة وظهور مجاعات في الإقليم الغربي، أدت بالتالي إلى انقلاب عسكري في حزيران ١٩٨٩م قادته الجبهة الإسلامية بمساعدة ضباطها في الجيش وتكوين حكومة الإنقاذ.

(١) السودان، لغويا هي جمع كلمة أسود، إذ أطلق العرب قديما أرض السودان مرة، وبلاد السودان مرة أخرى في مؤلفات وكتابات الجغرافيين العرب وغيرهم، بمحاولة للتعبير عن الأرض الممتدة ما بين مناطق منأخات الأمطار الصيفية إلى جنوب الصحراء الكبرى ذات المناخ الحار والجاف . **ينظر:** صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١١

(٢) مساحة دولة جنوب السودان بعد الانفصال تقدر بـ (٦١٩,٧٤٥) ألف كيلو متر مربع ، **ينظر:** موسوعة ويكيديا الحرة على الشبكة الدولية للانترنت، مساحة دولة جنوب السودان.

(٣) عبد علي حسن الخفاف و سالم سعدون المبادر، جغرافية الوطن العربي، مطبعة جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٥، ص ٢١.

(٤) زينب الزبير الطيب، دراسات سودانية ، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١٠، ص ٣٠

(٥) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية(القارات، المناطق، الدول، البلدان، معالم ، وثائق ، موضوعات، زعماء)، الجزء التاسع، مؤسسة هانيد، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص ٢١٥

(٦) أمل عجيل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية - تاريخية - جغرافية - أدبية ، ليبيا - السودان - المغرب ، الجزء ١٩ - ٢٠ ، Tous droils ، بيروت، ١٩٩٩، ص ٥١

(٧) تقرير المجلس الإحصائي السوداني المشرف على الإحصاء العام للفترة من نيسان ٢٠٠٨ إلى أيار ٢٠٠٩

(٨) تقرير المؤشر الاقتصادي لبنك السودان المركزي لعام ٢٠١٠م.

(٩) انفصل جنوب السودان في ٩ تموز ٢٠١١ على شماله وشكل دولة مستقلة على اثر نتيجة الاستفتاء حول الانفصال في ٧ شباط ٢٠١١ ، وتنفيذا لاتفاقية نيفاشا -عاصمة كينيا- الموقعة في ١٩ ايار ٢٠٠٥، حيث جاء الاستفتاء بنتيجة (٩٨,٨٣) لصالح الانفصال. **ينظر:** مجموعة مؤلفين، انفصال جنوب السودان - المخاطر والفرص، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، طبعة ١، بيروت، ٢٠١٢ ، ص ٦٦ ، **ينظر:** عبد الفتاح عبد الرحمن ناصف، جمهورية جنوب السودان والجامعة العربية (سياسة تقريب المسافات)، مجلة أفاق عربية ، العدد الأول ، آذار ٢٠١٧، ص ١٢٣.

(١٠) **ينظر:** الشامي ، مصدر سابق، ص ١١

(١١) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط٢ منقحة، ٢٠١١، ص ٢٤٢

(١٢) **ينظر:** الشامي ، مصدر سابق، ص ٢٣

(١٣) **ينظر:** محمود شاكر، السودان، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص ٤٤

(١٤) اتفاقية الحكم الثنائي: عقدت يوم ١٩ كانون الأول ١٨٩٩م ، بين كرومر المندوب السامي البريطاني، وبطرس غالي وزير خارجية مصر، على أثر دخول القوات البريطانية والمصرية، بقيادة(كتشنز)الضابط في سلاح الهندسة البريطانية، بعد انسحاب عبد الله التعايشي من الخرطوم إلى إقليم كردفان، على اثر خسارته معركة ( كرري)، التي

قتل فيها الإلّف من الأنصار في ٢ أيلول ١٨٩٩م، وبتوقيع الاتفاقية رفع العلم البريطاني والمصري فوق مباني الخرطوم . ينظر: شاکر ، مصدر سابق ، ص٢٨٨.

(<sup>١٥</sup>) عبد الرحمن عبد الفتاح ناصف، (جمهورية جنوب السودان والجامعة العربية (سياسة تقريب المسافات))، مجلة أفاق عربية، العدد الأول، آذار ٢٠١٧، ص ١٢٤

(<sup>١٦</sup>) محمد صديق الزين علي، احتمالية السودان، اليقظة للنشر والتوزيع، (د، م)، (د، ت)، ص ٢٦

(<sup>١٧</sup>) علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩، ص٢٣٤ - ص ٢٣٥

(<sup>١٨</sup>) من مواليد ١٩٠٠، درس في معهد غوردن في الخرطوم (جامعة الخرطوم حالياً)، وفي جامعة بيروت الأمريكية، شغل منصب رئيس قسم التربية ١٩٢١ - ١٩٤٦ في الحكومة السودانية، أسس أول حزب سياسي في السودان هو (حزب الأشقاء) نادى بالاتحاد مع مصر، فاز حزبه بأول انتخابات في السودان ١٩٥٣، وعين أول رئيس للوزراء في السودان المستقل ١٩٥٦، في ١٩٥٨ أصبح زعيماً للمعارضة، بعد أن فقد حزبه الأغلبية، اعتقل من قبل نظام الفريق إبراهيم عبود لمدة سنتين، ١٩٦١ و١٩٦٢، انتخب عضواً ثم رئيساً في المجلس الرئاسي حتى ٢٥ أيار ١٩٦٩، كان له دوراً في انقلاب جعفر النميري ١٩٦٩، وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله حتى وفاته ١٩٦٩ . ينظر: مسعود الخوند ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥

(<sup>١٩</sup>) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣ - ٢٠٠٩، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠١١، ص٩١ - ص٩٢

(<sup>٢٠</sup>) حكومة السيدين: مصطلح أطلق على الحكومة السودانية الثالثة برئاسة عبد الله خليل، بتحالف غير مسبوق لطرفي التناقض السياسي السوداني الأنصار والختمية - عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغيني. ينظر: محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ - ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، الخرطوم، (د، ت) ، ص٣٥

(<sup>٢١</sup>) عدنان عبد الله عبيدات، السودان في عهد إبراهيم عبود ١٩٥٨ - ١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٧، ص ٣٢

(<sup>٢٢</sup>) المصدر نفسه، ص ٣٥

(<sup>٢٣</sup>) ليلي سيد مصطفى أرباب، دور الجيش في السياسة في العالم الثالث: دراسة حالة السودان، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، أم درمان، السودان، ٢٠١٢، ص١٨٢ - ص١٨٣

(<sup>٢٤</sup>) العباسي، المصدر السابق ، ص ١٠٠

(<sup>٢٥</sup>) المصدر نفسه ، ص ١٠١



(٢٦) ولد ببلدة محمد قول على ساحل البحر الأحمر في تشرين الثاني ١٩٠٠م ،حصل على شهادة الهندسة في علم ١٩١٧م من جامعة غوردن، التحق بالكلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثاني في الجيش المصري بعام ١٩١٨م ، تدرج بالرتب العسكرية حتى ترقى إلى رتبة لواء في ١٩٥٤م وشغل منصب نائب القائد العام للجيش، ترقى في نيسان ١٩٥٦م إلى رتبة فريق وشغل منصب القائد العام للجيش السوداني . **ينظر:** عبيدات، مصدر سابق، ص ٤١

(٢٧) قلندر، مصدر سابق ، ص ٨٧

(٢٨) على مستوى الصعيد الدولي حظي الانقلاب بتأييد واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجديد بالسودان وتأكيد الاتحاد السوفيتي على نيته إقامة علاقات حسنة مع ذات النظام والتأكيد من جانب الدول الإفريقية على الاعتراف بالانقلاب ورغبتها بإقامة علاقات التعاون مع النظام الجديد في السودان. **ينظر:** عبيدات، مصدر سابق، ص ٦٧ - ص ٦٨

(٢٩) من مواليد ١٩٣٢ في مدينة كسلا بشرق السودان في قريته (ود الترابي) على الضفة الغربية لنهر النيل الأزرق، نشأ وسط أسرة دينية متصوفة، تلقى علوم الدين واللغة العربية من ابيه، كما انه حفظ القرآن، تخرج من كلية القانون عام ١٩٥٥م من جامعة الخرطوم ، حصل على الماجستير في القانون من بريطانيا عام ١٩٥٧م، تزوج من شقيقة الصديق المهدي عام ١٩٦١، حصل على الدكتوراه من جامعة السربون في باريس عام ١٩٦٤م، لم يكن الترابي من ضمن الرعيل الأول المؤسس للإخوان وإنما جاء اختياره بعد اعتقال (الرشيد الطاهر) ،المراقب العام، استغل الترابي الحادثة وينال من قدره بمقولته الشهيرة ( الم اقل لكم انه لم يكن رشيدا ولم يكن طاهرا) فاصبح هو زعيمها، **ينظر:** فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية، (د، ن)، السودان ، ١٩٩٣ ، ص٤٥. **ينظر:** مسعود الخوند ،مصدر سابق، ص٣٠٠؛ **ينظر:** حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، دار القلم، الكويت، (د.ن)، ص ٦

(٣٠) حازم مجيد احمد، (موقف الفريق عبود من الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٨ - ١٩٦٤)، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، مجلد ٥، العدد ١٤، السنة الخامسة، ٢٠١٨، ص ١٠٩

(٣١) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، (السياسة والحكم في السودان)، بحث منشور، جامعة الزعيم الأزهرى ،(د، ن)، السودان ، ٢٠١٣ ، ص ١٦

(٣٢) ولد في مدينة الإسكندرية عام ١٩١٨م، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٧م، اشترك في حرب عام ١٩٤٨م ضد إسرائيل، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح بنظام الحكم الملكي، عبر انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢م = في ١٩٥٤ أصبح رئيسا للجمهورية، أهم انجازات عصره اتفاقية الجلاء للقوات البريطانية وتأميم قناة السويس، في عهده تم إعلان الوحدة مع سوريا وأصبح رئيس الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)، ارتبط اسمه بالتيار القومي العربي وكثير من الأحداث السياسية في مصر والوطن العربي أبرزها هزيمة ١٩٦٧م ، توفي في ١٩٧٠؛ **ينظر:** محمد شفيق غريال، الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢ ، ص

١٢١ - ص ١٢٧

(٣٣) أرياب، المصدر السابق ، ص ١٩٣

(٣٤) حفار، المصدر السابق ، ص ١٦

(٣٥) تكونت اللجنة من ١٩ جنوبيا و١٣ من الشمال - لتباشر أعمالها في ١٧ أيلول ١٩٦٤ لدراسة عوامل المشكلة وإيجاد الحلول من خلال مناقشة اللجنة المشكلة بمناقشة قطاعات الشعب وإقامة الندوات. **ينظر:** ذاكر محيي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨ - ١٩٧١، مكتبة بشار أكرم، العراق، الموصل ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٣

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧٣

(٣٧) عبيدات، مصدر سابق ، ص ١٥٦

(٣٨) العباسي، مصدر سابق ، ص ٢٠٢

(٣٩) ولد في مدينة أم درمان في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٥ م ، تخرج من جامعة الخرطوم، أكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة، أسس اتحاد الطلبة السودانيين ، تولى رئاسة حزب الأمة في عام ١٩٦٥ م ، خلفا لوالده عبد الرحمن المهدي ، بعدها بسنوات أصبح نائبا في البرلمان ثم رئيسا للوزراء، بعد انقلاب ١٩٨٥ م ، تولى رئاسة الوزراء للفترة ١٩٨٦ م - ١٩٨٩ م ، بعد فوز حزبه (حزب الأمة) بالانتخابات، حتى أطيح به بانقلاب البشير في حزيران ١٩٨٩ م. **ينظر:** ممدوح عبد المنعم، السودان، الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١١ - ص ١٢.

(٤٠) **ينظر:** عبد الله، الانقلابات العسكرية ... ، مصدر السابق ، ص ١٧٦ - ص ١٧٧

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٧٨

(٤٢) سر الختم الخليفة الحسن احمد عبد القادر من قبيلة الجعليين ، ولد عام ١٩١٩ ، تخرج من كلية غوردن، عمل كمعلم ١٩٣٧، وبعدها مساعدا لمدير التعليم بالمديريات الجنوبية في ١٩٦٠ ومن ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ عميدا للمعهد الفني ، ليكلف من ١٩٦٤ بمنصب رئيس حكومة أكتوبر الأولى والثانية ثم سفيرا للسودان لدى ايطاليا (١٩٦٦-١٩٦٨) وسفيرا في بريطانيا (١٩٦٨ - ١٩٦٩) لينتقل بعدة مناصب أخرها مستشارا لرئيس الجمهورية (جعفر النميري) للفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٥). **ينظر:** عون الشريف القاسم، موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء و الأعلام والأماكن، الجزء الثالث ، (د، ن)، (د، ت)، الخرطوم، ص ١٠٧٤ - ص ١٠٧٥

(٤٣) عبد الله ، الانقلابات العسكرية.....، مصدر سابق ، ص ١٧٩

(٤٤) حكومة سر الختم الأولى، حكومة انتقالية، باشرت إعمالها من ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤، مكونة من (١٥) وزيرا منهم (٨) من العسكريين، أصدرت قوانين صبت بمطالب الثورة الشعبية، كإطلاق الحريات الصحفية وإلغاء قوانين الطوارئ، وقعت الحكومة أسيرة ضغوط الأحزاب التقليدية (حزب الأمة والحزب الاتحادي) داخل مجلس الوزراء، مما اجبرها على الاستقالة ليلة ١٧ شباط ١٩٦٥ م. **ينظر:** العباسي، مصدر سابق، ص ٢١٢ - ص ٢١٣

(٤٥) حكومة سر الختم الثانية، تشكلت (٢٣ شباط ١٩٦٥م - وانتهت يوم ٣ حزيران ١٩٦٥م)، من الأحزاب الشمالية فقط، والتي مهدت للانتخابات وسيطرة حزبي الأمة والاتحادي على الأغلبية البرلمانية. ينظر: المصدر نفسه، ص

٢١٦

(٤٦) على اثر مشكلة تهجم احد الطلاب الماركسيين في معهد المعلمين، على القيم والتقاليد الدينية، على أثرها قام الإخوان المسلمين بشن حملة في المدارس والمساجد، أدت إلى اتخاذ الحكومة قرار بحل الحزب، في ٢٦ تموز

١٩٦٦م. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢١٤

(٤٧) رغيد هيثم منيب، الإخوان المسلمون في السودان ١٩٤٤ - ١٩٧٠ - دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ١٩٧ - ص ١٩٨

(٤٨) من مواليد ١٩٠٨م، تخرج من كلية غوردين مهندسا مدنيا عام ١٩٢٩م، عمل بمصلحة الأشغال العامة، عاد للكلية لدراسة القانون ثم قاضيا حتى عام ١٩٤٦م، اتجه بعدها للعمل السياسي من اجل استقلال السودان منذ العام ١٩٤٧م، عمل وزيراً للخارجية لأول مرة في عام ١٩٥٦م، انتخب رئيسا للوزراء لمرتين في الأعوام ١٩٦٥م و ١٩٦٨، استمر حتى انقلاب ١٩٦٩م، وتوفي عام ١٩٧٦م. ينظر: علي عطا محمد كاظم، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩ - ١٩٨٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص

١٦

(٤٩) العباسي، مصدر سابق، ص ٢١٥

(٥٠) أرباب ، المصدر السابق ، ص ١٦٤

(٥١) شاكر، مصدر سابق، ص ١١٦

(٥٢) محمد جعفر النميري، ولد في العام ١٩٣٠م في قرية تدعى (ود نميري) التابعة لمدينة (دنقلا) في ضواحي ام درمان، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٤٩م وتخرج منها بعام ١٩٥٣م، انخرط منذ وقت مبكر في صفوف تنظيم الضباط الأحرار. ينظر: عبد الله ، الانقلابات العسكرية ..... ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥

(٥٣) سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر النميري ١٩٦٩ - ١٩٨٥، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (د، ت)، ص ٤٦ - ص ٤٨

(٥٤) العباسي، التطورات السياسية.....، مصدر سابق ، ص ٢٢١ - ص ٢٢٢

(٥٥) الأحزاب الطائفية، شكلت الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩، صراعا بين الأحزاب التقليدية الكبرى وهم كل من حزب الأمة والاتحاد الوطني اللذين يمثلان طائفتي المهديّة والأنصار في السودان. ينظر: العباسي، مصدر سابق، ص

٢١٤ - ٢١٨

(٥٦) عقد المؤتمر، في العاصمة الإثيوبية، في شباط ١٩٧٢، وفي ٢٧ منه وقعت اتفاقية بين، الحكومة السودانية، و حركة الانانيا، إذ نصت على قيام حكم ذاتي إقليمي في جنوب السودان، على ان يدرج هذا في دستور ١٩٧٣

المقبل، التي أسهمت في إيقاف الحرب الأهلية لعقد من الزمان . **ينظر**: السيد مصطفى احمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ايتراك للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٤ (٥٧) قانون الإدارة المحلية: أقرته وطبقته الإدارة البريطانية في إقليم دارفور في ١٩١٦م حيث اسند تطبيق القانون إلى زعماء القبائل، على أساس أعراف القبيلة المتداولة ، **ينظر**: العباسي، ص ٢٤٣ (٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٣

(٥٩) في ٦ أيلول ١٩٨٣، صدر قانون جديد في السودان، للعقوبات مرتبط بالشريعة الإسلامية، يعالج الحياة العامة في معظم جوانبها، من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجنایات والإثبات وحتى أصول تقاضي الزكاة، بل حتى إلزام المواطنين السودانيين بحمل قسائم زواجهم، انقاءً لتهمة الشروع بالزنا، وغيرها من التفاصيل . **للمزيد من التفاصيل ينظر**: عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر مذبحه ديمقراطية السودان ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، الناشر، أجنده واشنطن، ١٩٩٢، ص ١٩؛ **ينظر** : عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان (١٩٥٥ - ١٩٨٥) وتأثيرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٠، ص ١١٠ - ص ١١١؛ **ينظر**: كهلان كاظم القيسي، «المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة الإسلامية(١٩٨٠-١٩٨٥)»، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، مجلد ٥، العدد ١٣، السنة الخامسة، ٢٠١٨، ص ٢٤

(٦٠) عبد الله إمام، جعفر النميري والصراع حول السلطة ، مطالعات سودانية ٢، ط ١، دار الأصفهاني للطباعة والنشر، جدة، ١٩٩٠، ص ١٣

(٦١) العباسي، التطورات السياسية.....، المصدر السابق ، ص ٢٤٧

(٦٢) سلمت، مصدر سابق ، ص ٧٣

(٦٣) الفلاشا، قبيلة قاطنة عن شمالي بحيرة تانا منبع النيل الأزرق في شمال غرب إثيوبيا، أطلق هذا الاسم، على يهود أثيوبيا، ومعناه بالعبرية المهاجر او الغريب، قدر عددهم عام ١٩٨٤م ب (٣٠) ألف نسمة، لا يوجد رأي محسوم حول أصولهم، **ينظر**: العباسي، مصدر سابق ، ص ٢٤٦

(٦٤) ولد عام ١٩٣٥م في مدينة الأبيض، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٥م، تدرج بالرتب حتى تسنم منصب رئيس أركان الجيش ومن ثم وزير الدفاع في حكومة الرئيس النميري، ابعده تعسفا عن الخدمة عام ١٩٧٢م وعمل مستشارا عسكريا للشيخ (خليفة بن حمد ال ثاني) حاكم قطر، عاد إلى السودان وشغل منصب رئيس أركان الجيش مرة ثانية. **ينظر**: كاظم، مصدر سابق، ص ١٥٠

(٦٥) أذاع الفريق أول محمد حسن سوار الذهب وزير الدفاع، بيانا أعفى فيه جعفر النميري من منصب رئيس الجمهورية وكذلك جميع نوابه ومستشاريه و كل وزراء ألدوله بعهده، وتعطيل الدستور وحل المجلس النيابي، **ينظر**: صحيفة الأهرام (القاهرة )، العدد ٣٥٩١٠، في ٧ نيسان ١٩٨٥

- (٦٦) كاظم، مصدر سابق، ص ١٤٦
- (٦٧) أعلن الرئيس المصري محمد حسني مبارك، على تواصله مع القيادة الجديدة في السودان، والاحتفاظ بالعلاقات الخاصة والوثيقة بين البلدين، والتأكيد على التزام مصر في مساندة السودان وشعبه في تقرير حق المصير. **ينظر** : صحيفة الأهرام ( القاهرة ) ، العدد ٣٥٩١١ ، في ٨ نيسان ١٩٨٥
- (٦٨) تشكل المجلس العسكري على مرحلتين ، فأول مجلس ضم خمسة ضباط هم كبار القادة منهم تاج الدين عبد الله نائب رئيس أركان الجيش، والقائد توفيق خالد مسؤول التموين وغيرهم، يتأسهم الفريق سوار الذهب، وفي ١٠ نيسان ١٩٨٥ تم توسيع المجلس ليشمل خمسة عشر ضابطا بينهم اثنان من الجنوب السوداني، وبقاء الفريق سوار الذهب برئاسة المجلس الجديد. **ينظر**: ابتسام محمود جواد، ((الحكومة العسكرية في السودان ١٩٨٥ وظروف تشكيلها))، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، ملحق العدد ٧٣، ٢٠١٢، ص ١٤٥
- (٦٩) عبد الله الجز ويلي دفع الله، من مواليد ١٩٣٥م، طبيب ونقابي وسياسي، شغل مناصب، نقيب الأطباء (١٩٨٢-١٩٨٥)، رئيس اللجنة القومية لمكافحة المخدرات، اختاره التجمع الثقافي رئيسا للوزراء في الحكومة الانتقالية للفترة من ٢٢ نيسان ١٩٨٥ حتى أيار ١٩٨٦، **ينظر**: الإمام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، طبعة ثانية، ٢٠١٥، ص ٥٤
- (٧٠) جواد ، مصدر سابق ، ص ١٤٨
- (٧١) المهدي، المصدر السابق، ص ٥٦ - ص ٥٧
- (٧٢) العباسي، التطورات السياسية....، مصدر سابق، ص ٢٥٨
- (٧٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٠
- (٧٤) **ينظر**: المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ - ٢٦٢؛ **ينظر**: كاظم، مصدر سابق ص ١٧٨ - ص ١٧٩
- (٧٥) العباسي، التطورات السياسية....، مصدر سابق ، ص ٢٦٣
- (٧٦) كاظم، مصدر سابق، ص ١٨١
- (٧٧) علي حسين تاج الدين: هو حفيد السلطان تاج الدين سلطان المساليت، وهو من قيادات حزب الأمة القومي ، وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٦ - ١٩٨٩)، تقلد منصب الأمين العام المكلف لحزب الأمة (١٩٨٨ - ١٩٨٩)
- . **ينظر**: المهدي ، مصدر سابق ، ص ٦٣
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٢ - ص ٦٣
- (٧٩) أوراق مؤتمر، السودان الواقع وأفاق المستقبل، جامعة أفريقيا العالمية، ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، الجزء الأول، ص ١٥٥
- (٨٠) العباسي، التطورات السياسية.....، مصدر سابق ، ص ٢٦٨
- (٨١) المهدي، مصدر سابق، ص ٧٢

- (<sup>٨٢</sup>) الأمين، مصدر سابق، ص- ١٧٩
- (<sup>٨٣</sup>) أوراق مؤتمر، مصدر سابق، ص ١٥٤
- (<sup>٨٤</sup>) الأمين، مصدر سابق، ص- ٢٣٢
- (<sup>٨٥</sup>) المصدر نفسه، ص- ٢٣٣
- (<sup>٨٦</sup>) العباسي، التطورات السياسية....، مصدر سابق ، ٢٧٣
- (<sup>٨٧</sup>) الأمين ، مصدر سابق ، ٢٥٥
- (<sup>٨٨</sup>) ولد في ١ كانون الثاني عام ١٩٤٤ بقرية (حوش بانقا) في مدينة (شندي) بشمال السودان، دخل الكلية العسكرية السودانية ١٩٦٠م، حاصل على ماجستير العلوم العسكرية من الخرطوم ١٩٨١، فماجستير بالعلوم العسكرية من ماليزيا ١٩٨٣، حصل على زمالة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ١٩٨٧م، عمل ضابطاً في قيادة قوة المظلات ثم في سلاح المشاة. **ينظر:** عبد المنعم ، مصدر سابق ، ص ٢٢- ص ٢٣
- (<sup>٨٩</sup>) شابي مسعود بن فاضل رياض، تأثير النزاعات الاثنية على بناء الدولة في أفريقيا- دراسة حالة السودان، جامعة العربي التنيسي، المغرب، ٢٠١٦، ص ٨٨